وما جرى من القوافي كقوله وانت مهما القلب يفعل وغير ذلك من المواضع والظاهر تامل
سكونه عن تقدير الحرف انها لا تقدر وليس كذلك اذ تقدر الحرف في الاسما الثلاثة
في الاسما الستة اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن كابي الحسن والقاضي المثنى
والواو والياء في الجمع اذا اضيفا المذكر والواو في الجمع اذا اضيف لياء المتكلم وانما
لم تجعل اليا المنقلبة عن الواو علامة الرفع كما جعلت علامة الجمع لان جعلها
علامة الجمع من حيث عموم كونها حرف علة وذلك باق بخلاف جعلها علامة
رفع بانه من حيث خصوص كونها واوا وقد زال قوله ونحو منى تشبيه
الخ التشبيه المجوز والمشتبه المنسوبة الى عمة شمس وبها نباطه
بمعاجة بنا احدى يا اي النسب وعوض عنها الالف قوله الم ياتيك الخ الا
نباجه نبا وهو الخبر وتنمي مضارع نما بمعنى زاد والمشهور الكثير
تنمو قوله هجوت زبان الخ زبان اسم رجل مشتق في الاصل من الزب وهو
طول الشعر وكثرته وقوله ولم تدع اي لم تترك من الهجو واراد بهذا الا
نكار عليه في الهجو ثم الاعتذار حيث لم يستمر على حالة واحدة والشاهد
في لم تهجو حيث اثبت الواو مع الجازم قوله فقيل ضرورة وقيل لغة قوله
وقيل بل حذف حرف العلة الخ قال الشنواني في هذه المقابلة نظر لان المقابل
للقول بالضرورة انما هو القول بان ذلك لغة الخ وقد يقال ليس مقابلا لقوله
قيل ضرورة وانما هو مقابل لقوله سابقا وقد تثبت حرف العلة الخ وعلى كل
من الضرورة واللغة فيلزم ان الذي حذفه الجازم الضمة الظاهرة لانها قد تظهر
على الواو والياء في الشعر وقيل المقدرة النكرة والمعرفة هما في الاصل اسما
مصدرين لنكر وعرف نقلا للاسم المعرف والاسم المنكر وال فيهما للعهد الخارجي
اي المعهود ان عند النحاة كما تقول جاء الامير والجيش اذا لم يكن في البلد الا امير
واحد افاده الشيخ الشنوبري وبه تعلم ما في قول بعض ارباب الحواشي فكل
من النكرة والمعرفة علم منقول من المواخذة واعلم ان تقسيم الاسم اليهما على

سبيل

سبيل منع الخلو بمعنى ان الاسم لا يخلو عنهما لا منع الجمع ايضا بمعنى انهما لا يجتمعان
في شيء من افراد الاسم لثبوتهما في المعرف بال الجنسية فقد يجاب بان المعرف
بال الجنسية وان اعطوه حكم النكرة لكونه في المعنى كالنكرة الا ان مقتضى التحقيق
انه معرفة حقيقة نظرا الى ان المراد به الجنس باعتبار تعينه وان اريد في
ضمن فرد ما وباعتبار تلك الارادة قالوا انه في المعنى كالنكرة فالحاصل ان
ما استعمل فيه اللفظ حقيقة معين وهو الماهية وما يدل على التنافي
بينهما وان الانفصال حقيقي تعبيره بالمص بالغريبة فانها صريحة في التباين
قوله نكرة قابل ال الخ تعريفها بالخاصة وعرفها ابن هشام بالحد بقوله ما شاع
في جنس موجود كرجل او مقدر كشمس وانه رد على الاول الاسماء المتوغلة
في الابهام واسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل المؤثرة ولا تقع موقع
ما يقبلها واجيب بان التعريف بالخاصة رسم ولا يشترط فيه الانعكاس
لكنه قد يشكل بقوله وغيره معرفة هكذا قيل وقد يقال عدم دخول الاسما
الاسما المتوغلة في الابهام كاحد وعريب لا يعارض على انها واقعة موقع
ما يقبلها كرجل وشخص وما قاله في اسماء الفاعلين والمفعولين من انها لا
تقع موقع ما يقبل المرد ودلا ان كلا منهما واقع موقع شيء تثبت له الفعل
في الاول وواقع عليه في الثاني وذلك يقبلها على انهما يقبلان المعرفة
في الجملة وذلك اذا كان بمعنى المضي وقوله لكنه يشكل اي لانه حينئذ يدخل
في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة ولعله اشار بقد الى امكان الجواب
بان ضمير غيره للنكرة لا القابل الخ لكن يرد عليه انه يصير الغير مبهما
فانه لما لم تعرف النكرة بضابط جامع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف
واورد على التعريف ايضا الضمير العائد لنكرة كضربت رجلا واكرمته فانه
واقع موقع ما يقبل ال وهو رجل مع انه عندهم معرفة والمراد بالجنس في
الثاني المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالماهية كالحيوان

Copyright © King Saud University